

ولأن ا □ تعالى قال : { فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر } والقانع السائل يقال قنع قنوعا إذا سأل وقنع قناعة إذا رضي قال الشاعر : .
(لمال المرء يصلحه فيغني ... مفاقره أعف من القنوع) .

والمعتر الذي يعتريك أي ويتعرض لك لتطعمه فلا يسأل فذكر ثلاثة أصناف فينبغي أن يقسم بينهم أثلاثا وأما الآية التي احتج بها أصحاب الشافعي فإن ا □ تعالى لم يبين قدر المأكول منها والتمصدق به وقد نبه عليه في آيتنا وفسره النبي A بفعله وابن عمر بقوله وابن مسعود بأمره وأما خبر أصحاب الرأي فهو في الهدى والهدى يكثر فلا يتمكن الإنسان من قسمه وخذ ثلثه فتتعين الصدقة بها والأمر في هذا واسع فلو تصدق بها كلها أو بأكثرها جاز وإن أكلها كلها إلا أوقية تصدق بها جاز وقال أصحاب الشافعي يجوز أكلها كلها .
ولنا قول ا □ تعالى قال : { فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر } وقال : { وأطعموا البائس الفقير } والأمر يقتضي الوجوب وقال بعض أهل العلم يجب الأكل منها ولا تجوز الصدقة بجيمعها للأمر بالأكل منها .

ولنا [أن النبي A نحر خمس بدنت ولم يأكل منهن شيئا وقال : من شاء فليقتطع] ولأنها ذبيحة يتقرب إلى ا □ تعالى بها فلم يجب الأكل منها كالعقيقة والأمر للاستحباب أو الإباحة كالأمر بالأكل من الثمار والزرع والنظر إليها .

فصل : ويجوز ادخار لحوم الأصاحي فوق في قول عامة أهل العلم ولم يجزه علي ولا ابن عمر وبهما لأن النبي A نهى عن ادخار لحوم الأصاحي فوق ثلاث .

ولنا أن النبي A قال : [كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم] رواه مسلم وروت عائشة Bها أن النبي A قال : [أنما نهيتكم للذاقة التي ذفت فكلوا وتزودوا وتصدقوا وادخروا] وقال أحمد فيه أسانيد صحاح فأما علي وابن عمر فلم يبلغهما ترخيص رسول ا □ A وقد كانوا سمعوا النهي فرووا على ما سمعوا .

فصل : ويجوز أن يطعم منها كافرا وبهذا قال الحسن و أبو ثور وأصحاب الرأي وقال مالك غيرهم أحب إلينا وكره مالك و الليث إعطاء النصراني جلد الأضحية .

ولنا أنه طعام له أكله فجاز إطعامه للذمي كسائر طعامه ولأنه صدقة تطوع فجاز إطعامها الذمي والأسير كسائر صدقة التطوع فأما الصدقة الواجبة منها فلا يجزء دفعها إلى كافر لأنها صدقة واجبة فأشبهت الزكاة وكفارة اليمين